



دور الاعتماد التجاري في تنمية بعض الأنشطة الاقتصادية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة خلال الفترة 2018-2020-

The role of leasing in developing some economic activities

-Case study of the Bank of Agriculture and Rural Development of Tipaza during
the period 2018-2020-

د. إسماعيل شهرزاد¹

¹المركز الجامعي تيبازة، Ismail.chahrazed@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/15؛ تاريخ القبول: 2024/11/13؛ تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الاعتماد التجاري في تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية ، فهو يعمل على تنمية عجلة الاقتصاد بكسب مناهج حديثة ومتطورة في جميع المجالات وكل ما من شأنه للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية التي لا تزال تعاني من نقائص كثيرة كالقطاع الزراعي، فالجزائر تسعى للنهوض بهذا القطاع كونه عصباً حساساً في اقتصاديات بلدان العالم، إضافة إلى دوره الاقتصادي والاجتماعي الذي يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي ويمتص عدداً كبيراً من اليد العاملة ، لذلك عملت الدولة على منحه فرص للمستثمرين بوضع تسهيلات ومزايا ضريبية ودعم على مستوى هذا النوع من القروض ما دفعه للمساهمة في عملية التنويع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد التجاري، التنمية الاقتصادية، الأنشطة الاقتصادية، دعم الدولة، المشاركة البنكية.

تصنيف JEL : G21 ، G29.

Abstract: This study aims at shedding light on the importance of leasing in financing economic activities. It aspires to foster the economic system through the acquisition of modern and developed means in all fields, in addition to various methods in order to develop the other strategic sectors that still suffer from different shortcomings, such as the agricultural sector.

In fact, Algeria strives for the enhancement of this sector given that it plays a pivotal role in the world's economy, in addition to its economical and social role that contributes to increase the gross domestic product and to diminish a tremendous amount of the workforce. Therefore, the government had granted many opportunities for the investors through many facilities, tax advantages and support through this loan, which contributes to the economic diversification and upgrading of the national economy.

Keywords: Leasing, economic development, economic activities, state support, bank contribution.

Jel Classification Codes : G21 , G29.

1. مقدمة:

إن تجاوز المشاكل و العراقيل التمويلية التي تعيق نمو الأنشطة الاقتصادية يتطلب اتخاذ الكثير من الإجراءات و القيام بالعديد من التدابير في سبيل الوصول إلى حلول لهذه المشاكل، ومن هذه التدابير إيجاد بدائل تمويلية مختلفة تسد احتياجات التمويل للأنشطة الاقتصادية ، فمن بينها الاعتماد الإيجاري الذي تطور في الجزائر بشكل ملحوظ مع تطور المؤسسات الاقتصادية و تنوع أنشطتها واحتياجاتها ، وهذا لما يحققه من مزايا وخصائص تمنحه دورا مهما في تمويل الاستثمارات و المشاريع بأسلوب يحقق أهداف المتعاقدين، ومن بين الأنشطة الاقتصادية الأكثر حاجة إلى تطوير مجالها ودعمه هي القطاع الفلاحي الذي يعتبر أسلوب عمل ينطلق من القاعدة نحو المركز لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة ، لذلك عملت الدولة علي تشجيع الإنتاج الفلاحي بمنحها له دعما ومزايا ضريبية، تجعله يتخطى مشاكله التمويلية التي كانت سببا من أسباب انخفاض معدلات التنمية في الجزائر، وعليه سنحاول خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

ما هو الدور التنموي الذي تلعبه صيغة الاعتماد الإيجاري بالنسبة لبعض الأنشطة الاقتصادية في الجزائر؟

2. عموميات حول الاعتماد الإيجاري.

1.2. تعريف الاعتماد الإيجاري:

لقد تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بالاعتماد الإيجاري رغم اتحاد معانيها في نهاية الأمر ، كما أن تسمياته متعددة فهناك من أطلق عليه اسم (الإيجار التمويلي، الاستئجار التمويلي، القرض الإيجاري، الاعتماد الإيجاري، صيغة التمويل التأجيري)، وهذا للبنوك الكلاسيكية أما في البنوك الإسلامية يسمى بالإيجار أو صيغة التمويل الإسلامي، فمن بين تعاريفه نذكر ما يلي:

● التعريف القانوني للاعتماد الإيجاري:

اتفاقية أوتاوا (Ottawa) : انعقدت هذه الاتفاقية في 28/05/1988 على إثر مؤتمر دبلوماسي عرضت فيه مسودة تم وضعها سنة 1987، بناء على الاتفاقية الخاصة بقرض الإيجار الصادرة من المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص سنة 1997، فعرفت هذه الاتفاقية القرض الإيجاري على أنه " عملية يقوم من خلالها المؤجر بعقد اتفاق مع المستأجر يسمى عقد التوريد مع طرف ثالث وهو المورد- من يملك الأصل موضوع العقد - من أجل حياة أصل يحتاجه المستأجر لممارسة أعماله، وهذا ما يمكن تلخيصه تحت اسم عقد الإيجار الذي يمنح هذا الأخير حق استعمال الأصل المؤجر مادام يدفع دفعات الإيجار".

(UNIDROIT CONVENTION ON INTERNATIONAL FINANCIAL LEASING, P1)

التعريف الأمريكي: على أنه " عقد إيجار لا يتيح للمؤجر اختيار أو تصنيع أو توريد المنقولات محل العقد ، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد المنقولات فيتملكها المؤجر بقصد تأجيرها إلى المستأجر"

(Uniform Commercial code, Article 2A-103, p61)

- يتضح من هذا التعريف أن الاعتماد الإيجاري عملية تجمع بين ثلاثة أطراف (مؤجر ومستأجر ومورد)، وفيه تتم عملية توريد المنقولات دون العقارات، لئتملكها المؤجر في سبيل وضعها تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها، و مقابله ذلك يدفع أقساطه دون توضيح حقوقه أو الالتزامات المترتبة عليه في نهاية مدة العقد.

● التعريف الاقتصادي:

قام غاريدو (garrido): يعرف القرض الإيجاري على أنه: "عملية مالية يقوم من خلالها المؤجر بإقراض مبلغ الأصل الممول للمستأجر الذي يسدد هذا المبلغ على شكل أقساط متفق عليها عند إبرام العقد" (سوسن زيرق، 2016، ص 67).

-ومنه يتبين لنا من هذا التعريف أن عملية الاعتماد الإيجاري شبيهة بعملية الاقتراض، حيث أن القرض الكلاسيكي يعتمد على إقراض المؤجر مبلغا للمقترض في سبيل الحصول على الأصول المرغوبة، فيقوم بتسديد المبلغ المقترض إلى دفعات متفق عليها، وهنا يكون نفس مبدأ القرض الإيجاري وتشابه نفس نهاية لكل منهما، لكن الاختلاف يتمثل في خصائصه و مزاياه التي يعمل على تطبيقها والتي سنتطرق إليها لاحقا.

-فمفهوم الاعتماد الإيجاري يتمثل في كونه نوع من أنواع صيغ التمويل المستعملة بكثرة في الآونة الأخيرة، وهذا لما يقدم من تسهيلات سواء من الجانب الإداري أم المالي، خاصتا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو عقد يقوم بين طرفين هما (المؤجر والمستأجر)، يتم فيه الاتفاق على عدة أمور، من بينها اتفاق في ما يخص الأصل المؤجر و الأقساط المدفوعة من قبل المستأجر، وفي نهاية مدة العقد للمستأجر حق الاختيار في تملك الأصل بشرائه أو إعادة إستجاءه أو إرجاعه إلى المؤجر.

كما يمكن تحديد الأطراف المتدخلة في عملية التمويل بصيغة الاعتماد الإيجاري كما يلي:

- المؤجر : وهو مالك الأصل بصفه قانونية طيلة فترة العقد فيقوم باقتناء موارد اعتمادا على أمواله الخاصة أو باللجوء إلى الاقتراض فيقوم بتأجير ذلك الأصل إلى المستأجر لقاء الحصول على أقساط أي دفعة مالية دورية متفق عليها.
- المستأجر: هو الشخص المستغل للأصل طيلة مدة القرض وهذا بعد تحديد مواصفات الأصل وشروط استلامه مقابل دفع للمؤجر أقساط دورية، ومقابل تحمل المستأجر تكاليف الصيانة للأصل وتأمينه.
- المورد: هو موزع الأصل أو منتجه بناء على طلبات المؤجر ومواصفات الأصل المرغوب من قبل المستأجر.

2.2. خصائص وتقسيمات الاعتماد الإيجاري:

1.2.2. خصائص الاعتماد الإيجاري:

يتمتع الاعتماد الإيجاري بجملة من الخصائص تجعله صيغة تمويلية متميزة ومختلفة عن باقي صيغ التمويل، ولذلك سنحاول ذكر بعض خصائصه وإيجازها فيما يلي:

- أ- إن عملية التمويل بالاعتماد الإيجاري تهدف إلى تمويل الأصول الرأسمالية للمشاريع وليس تمويل لشراء منتجات أو مستلزمات.
- ب- يقوم على انتفاع يخص المستأجر بأصول يتحصل عليها من المؤجر الذي عمل على اقتنائها من المورد، كما أن الاعتماد الإيجاري عبارة عن ائتمان عيني وغير نقدي (سوسن زيرق، 2016، ص 67).
- ج- في الأغلبية من الأحيان لا يمكن فسخ عقد الاعتماد الإيجاري لأي سبب كان إلا في حالة إفلاس أو إعسار المستأجر، هنا يحق للمؤجر استرجاع أصله.

د- مدة العقد: ترتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للأصل وتحديد هذه المدة هو معيار افتراضي يتفق عليه المؤجر والمستأجر، وهو بالعادة غير قابل للإلغاء، فحينها يستعيد المؤجر تكلفة تمويله للأصل المؤجر، حيث يتم تحديدها في العادة بمدة الإستهلاك أو مدة الحياة الاقتصادية المبنية على التوقعات للأصل محل العقد (علالي سارة و وزغيب مليكة، 2017، ص43).

ه- المالك القانوني للأصل هو المؤجر وهذا خلال فترة العقد، في حين أن المستأجر ينتفع بالأصل المؤجر طيلة فترة العقد، كما أن صيانة وتأمين الأصل تعد مسؤولية مدنية تعود إلى المستأجر.

و- طريقة السداد: يتم تسديد قيمة الأصل بأقساط في الغالب دورية تسمى "ثمن الكراء"، ويتم تحديد هذه الأقساط عن طريق جدول الإهلاك، الذي يقوم البنك بإعداده لتوضيح طريقة السداد ومدتها.... وغيرها من الأمور، كما أن هذه الأقساط تحدد بطريقة تعاقدية متفق عليها.

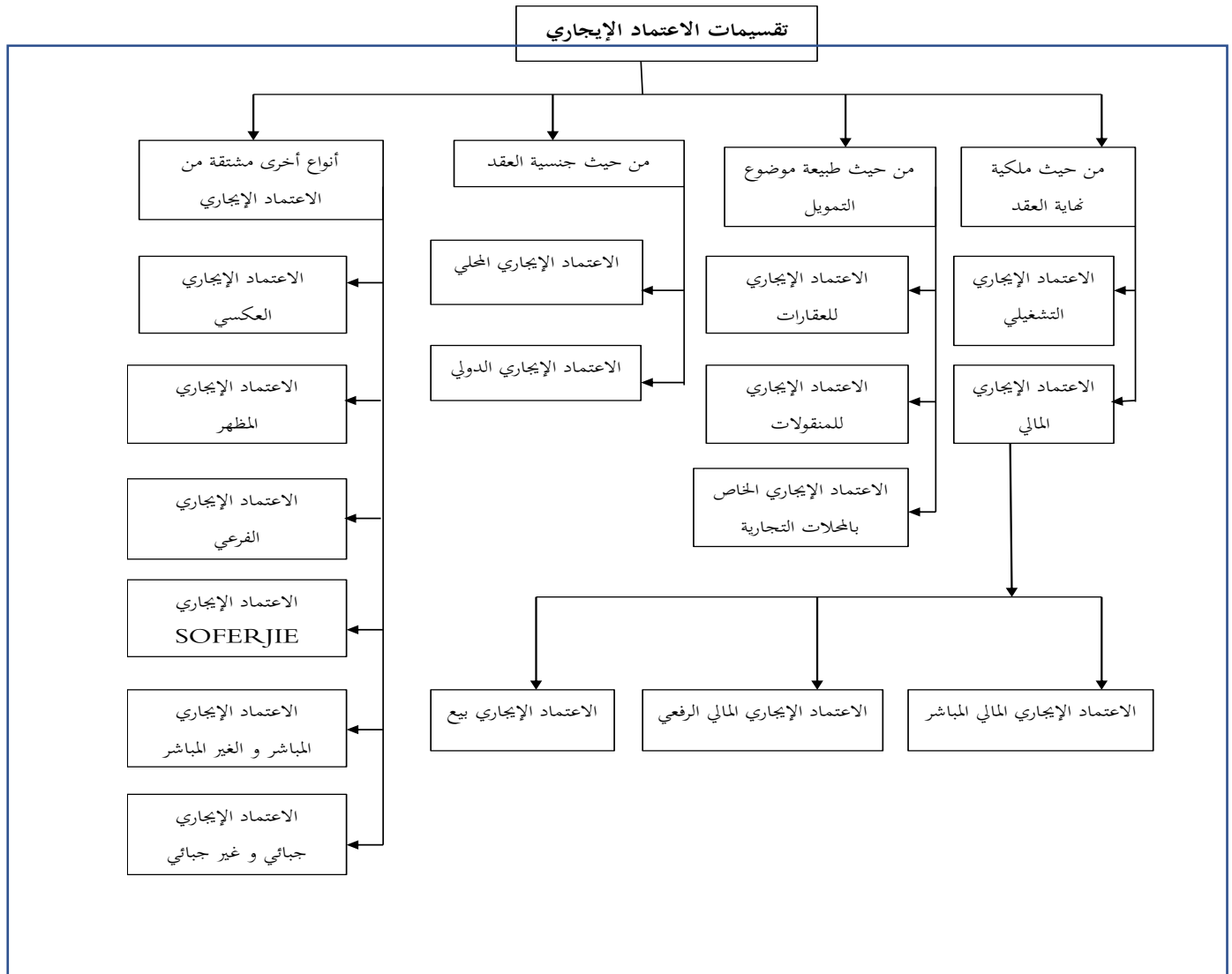
ي- الخيارات الثلاثة المتاحة للمستأجر في نهاية مدة العقد: تتمثل فيما يلي (إسلام عبد القادر عثمان، القروض، 2017، ص197):

- تجديد أو تمديد عقد الايجار.
- أو شراء الأصل مقابل قيمة معينة.
- أو إنهاء العقد بإعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

2.2.2. تقسيمات الاعتماد الإيجاري:

تختلف أنواع الاعتماد الإيجاري باختلاف معاييرهِ وتقسيماته الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تقسيمات الاعتماد التجاري



المصدر: حميدي أحمد ، بحث الاعتماد التجاري في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير 2009، ص22.

يقسم الاعتماد التجاري إلى ما يلي:

- معيار جنسية العقد: وفيه يتم التمييز بين الاعتماد التجاري المحلي الذي يشمل حدود دولة واحدة ، و الاعتماد التجاري الدولي الذي يتسع نطاقه بشكل أكبر ليشمل أكثر من دولة ، وفيه يتفق على العقد طرفان مختلفان في الجنسية (سوسن زيرق، 2016، ص67).

- من حيث طبيعة الموضوع التمويل يقسم الاعتماد التجاري إلى ثلاثة أنواع وهي الاعتماد التجاري للعقارات والمنقولات وللمحلات التجارية ، حيث يرد الأول على مباني وعقارات موجهة للاستغلال التجاري والصناعي، بينما الثاني على منقولات تتمثل في معدات وأدوات عمل والآلات الإنتاجية، -أما فيما يخص الاعتماد الخاص بالمحلات التجارية: فقد عرفته المادة التاسعة

من القانون 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996، على أنه يمثل سنداً متعلقاً بمحل تجاري أو بمؤسسة حرفية ممنوح من طرف المؤجر على شكل تأجير، بالمقابل يحصل المستأجر على الإيجارات المتفق عليها والتي تكون في الغالب دورية، وكل هذا مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر، وبمبادرة منه عن طريق دفع سعر متفق عليه يأخذ بعين الاعتبار على الأقل جزئياً الأقساط التي تم دفعها للإيجارات، إضافتنا إلى انعدام إمكانية المستأجر في إعادة تأجير المحل التجاري أو هذه المؤسسة الحرفية إلى صاحب الملكية الأول (حميدي أحمد، 2009، ص22)

يخضع هذا النوع للاعتماد الإيجاري إلى قواعد جبائية خاصة تعتمد على مبدئ عدم إهلاك العقارات حيث لا يمكن أن يعتبر المستأجر بأن أقساط الإيجار المدفوعة تعتبر تكاليف منخفضة للوعاء الضريبي، كما لا يمكن أن يخفض الفوائد المتعلقة بقسط الإيجار، وهذا بالنظر إلى المبدأ السابق، أما المؤجر فلا يخضع للضريبة إلا بقيمة الفوائد المدججة في قسط الإيجار.

- من حيث ملكية نهاية العقد: ينقسم الاعتماد الإيجاري إلى اعتماد إيجاري تشغيلي واعتماد إيجار مالي:

فالا اعتماد الإيجاري التشغيلي (operating lease) : أو بما يسمى استئجار الخدمة لأنه يوفر للمستأجر خدمتي الصيانة والتمويل، وهنا ينتفع المستأجر بالأصل دون مسؤوليته الخاصة بالصيانة، حيث يقع عائقها على المؤجر، مع أخذ ذلك في الحسبان عند تحديد قيمة الدفعات أو الأقساط الإيجارية .

- يتميز هذا النوع من الاعتماد الإيجاري بخصائص من بينها كونه نوع يشمل كل أنواع الأصول وحتى الطائرات، حيث أن 25% من الطائرات على المستوى الدولي غير مملوكة للشركات التي تستغلها، وإنما هي شركات تقوم على استئجارها.

- كما أن من بين الشركات الأمريكية القائمة على استئجار الطائرات هي شركة جنرال إلكتريك الأمريكية (GE) .

- الاعتماد الإيجاري المالي: يمكن تسمية هذا النوع من التمويل بقرض الإيجار الرأسمالي و الذي يعتبر من مصادر التمويل متوسطة الأجل ، و فيه لا يقدم المؤجر خدمة الصيانة للأصول المؤجرة فيتحملها المستأجر كما أنه عقد غير قابل للإلغاء حتى لو كان الطلب مقدما من طرف المؤجر .

إضافتنا إلى هذا فإن كل المخاطر و المنافع المترتبة عن انتقال ملكية الأصل تحول إلى المستأجر .

كما أن للاعتماد الإيجاري المالي ثلاث أشكال و هي:

أ- الاعتماد الإيجاري المباشر (Direct lease) : تعمل البنوك و المؤسسات المالية على تطبيقه و يتضمن استرجاعا كلي لرأس مال المستثمر مضافا إليها الفوائد، و هذا الشكل يشبه التعامل بالقروض الكلاسيكية .

ب- الاعتماد الإيجاري - بيع - : تقوم المؤسسة ببيع أصول تملكها إلى مؤسسة أخرى قد تكون (شركة تأمين أو بنك تجاري أو شركة متخصصة) على أن تحتفظ بهذه الأصول مقابل ضمان يشمل عقد إيجار متفق عليه ، تحصل من خلاله المؤسسة المستأجرة على ثمن بيع أصولها بينما المؤسسة المؤجرة على أقساط دورية كافية لاسترداد قيمة الأصل بإضافة إلى العائد المناسب.

ج- الاعتماد الإيجاري الرفعي : يخص هذا النوع أصولا مرتفعة الثمن ، و هنا يصبح المؤجر عاجزا عن استئجار الأصل المرغوب بأمواله الخاصة ، و يلجأ إلى القرض المصرفي الطويل الأجل بضمان الأصل محل الاتفاق و يسدد أقساط هذا القرض من دفعات الإيجار المتحصل عليها من المستأجر الأول.

4- الأنواع الأخرى من الاعتماد التجاري : للاعتماد التجاري عدة أنواع مشتقة نذكر البعض منها كالتالي (سوسن زيرق، 2016، ص68) :

أ- اعتماد التجاري العكسي (lease back) : يسمح للمؤسسة الراغبة في الحصول على السيولة ببيع أصولها الخاصة إلى شركة الاعتماد التجاري مع إمكانية احتفاظها بحق استغلالها أو استعمالها .

ب- الاعتماد التجاري المظهر (المتحمل) (leasing adossé) : و في هذه الحالة تقوم مؤسسة بشراء تجهيزات و معدات من المورد : ثم تؤولها إلى هذا الأخير الذي يعمل بتأجير هذه المعدات و التجهيزات إلى زبونه .

د- الاعتماد التجاري الفرعي : و فيه يسمح المؤجر للمستأجر بتأجير الأصل المؤجر إلى طرف آخر ، و هذا ما يعمل على تقليل خطر التأجير في حال عدم قدرة المستأجر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

3.2. مزايا و عيوب الاعتماد التجاري :

يترتب على نشاط الاعتماد التجاري عدة آثار فالبعض منها ينعكس على النشاط الاقتصادي بوجه عام ، أما البعض الآخر فينعكس بصورة مباشرة على الشركات المستفيدة منه ، و يقوم أيضا بتزويد المشروعات بما تحتاجه في أنشطتها الاقتصادية، و هذا ما يدعوا لسرد أهم مزايا الاعتماد التجاري بالنسبة للاقتصاد الوطني كالتالي :

- يساعد الاعتماد التجاري على اقتناء معدات حديثة و باهضة الثمن ، كما أنه يسمح بإنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية للدولة و توسعها ، و أيضا زيادة فرص العمل للتخلص من ظاهرة البطالة .

- يساعد اقتصاديات الدولة كونه يمكن من نقل التكنولوجيا بتكلفة أقل ، و بهذا فإنه يرفع مستوى النمو الاقتصادي للدولة برفع جودة إنتاج المؤسسات الإنتاجية و خفض تكاليفها .

- يساعد على نمو المؤسسات ، بتحويل موارد المؤسسة الداخلية لصالح فروع الإنتاج الأخرى التي يصعب عليها أن تحصل على الموارد الخارجية كالإشهار ، دراسة السوق ، التوزيع...إلخ

- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات : بالتعامل مع شركات الاعتماد التجاري الأجنبية و هذا باستيراد الأصول الإنتاجية للتخفيف من فاتورة الواردات ، حيث تقتصر التحويلات للخارج على القيمة التجارية فقط(حميدي أحمد، 2009، ص22).

- أما فيما يخص مزايا و عيوب الاعتماد التجاري بالنسبة لأطرافه الثلاثة سنتنصروها فيما يلي :

الجدول رقم (1): مزايا و عيوب الاعتماد التجاري.

المزايا	العيوب
بالنسبة للمستأجر :	بالنسبة للمستأجر :
- يتمكن من حيابة الأصول الرأسمالية لنشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله.	- تكلفة الاعتماد التجاري مرتفعة مقارنة مع القروض الكلاسيكية.

في حالة عدم دفع المستأجر إلى قسط واحد من الإيجار، يحق للمؤجر استعادة أجهزته كما له الحق في المطالبة بتعويض - إذا قرر المستأجر فسخ العقد قبل نهايته بسبب عدم توافق الأصل المؤجر مع عملياته الإنتاجية ، فهنا يجبر بمواصلة دفع الأقساط للمؤجر حتى نهاية فترة العقد. بالنسبة للمؤجر : - يتعرض للخسارة نتيجة عجز المستأجر عن سداد المستحقات اللازمة خلال مدة العقد وهذا نتيجة خطر انخفاض قيمة رأس المال المتبقي. - يتم خصم نسبة تمثل قسط الإهلاك من قيمة أرباح الأصول المؤجرة ،لتحديد صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم للأصل. (حميدي أحمد، 2009، ص30).	- يمنح فرص التغلب على التقادم التكنولوجي للآلات. - تقسم قيمة الرسوم للأصل على مدة حياة العقد وتدفع في الأقساط التجاري. - استخدام الأموال التي كانت مرصودة لشراء الأصل في مشاريع استثمارية، قد تمنح لها دخلا أكبر من تكلفة الاستئجار. بالنسبة للمؤجر : - تحقيق المردودية العالية من خلال الأقساط المدفوعة. - الاستفادة من بعض الميزات الضريبية كتخفيض الضريبة على الأرباح وتخفيض الأعباء الجبائية. - ميزة الاحتفاظ بملكية الأصل. بالنسبة للمورد : رفع نسبة المبيعات والتحويل السريع لقيمة الأصل. (علالي سارة و وزغيب مليكة، 2017، ص45).
---	---

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد عدة مراجع.

3. الاعتماد التجاري وأثره التمويلي على بعض الأنشطة الاقتصادية.

يعمل الاعتماد التجاري على تمويل الأنشطة الاقتصادية بشكل يمكنها من الوصول إلى تنمية اقتصادية، ومن بين الأنشطة المستفيدة من هذه الصيغة التمويلية ما يلي:

1.3. الاعتماد التجاري ودوره في تمويل النشاط الخدمي:

نظرا لأساليب الخصخصة المعتمدة في قطاع النقل الجوي، تم إبراز أهمية الاعتماد التجاري كأحد تلك الأساليب ، فمفهوم نظام الاعتماد التجاري يعتمد على اتفاق بين طرفين مؤجر ومستأجر، كما يعتبر عملية تمويلية كاملة تقوم على انتقال حق استخدام الأصل إلى المستأجر خلال مدة زمنية محددة مقابل دفع مبلغ إيجار متفق عليه في العقد ، إذا هدف هذه العملية التمويلية هو الحصول على الأصول من أجل الاستعمال المهني.

يحتل التمويل التجاري لنشاط النقل مرتبة عالية في النشاط الخدمي ، كونه نشاط مهم يتم فيه شراء الطائرات من قبل بنوك و مؤسسات تمويلية متخصصة في اقتناء الطائرات، بهدف استئجارها و إعادة بيعها لشركات الطيران لممارسة نشاطها في مجال النقل الجوي .

كما يرجع تزايد عدد المؤسسات الممارسة لنظام القرض التجاري التمويلي، إلى مزاياه الضريبية التي تساهم في زيادة و رفع معدل العائد على استثماراتها، وهو ما يجعل هذه الحوافز الممنوحة من قبل الحكومة لتلك المؤسسات من أهم المتطلبات المرغوبة لممارسة نشاطها الخدمي .

- المميزات و الآثار الاقتصادية لنظام الاعتماد التجاري التمويلي في قطاع النقل الجوي :
- يساهم هذا النظام في زيادة معدلات الاستثمار الرأسمالية لشركات الطيران و هذا للعديد من الدول ، كما أنه يساهم في علاج مشكلة تراخي الاستثمارات الرأسمالية في قطاع النقل الجوي ، و هذا بالأخص خلال فترات الركود الاقتصادي .
- يتميز هذا النظام بإجراء عملية التكيف المطلوب مع طبيعة الطالب على خدمات النقل الجوي، و هذا بتعظيم قدرة شركات الطيران على مواجهة الأنواع المختلفة للطلب على خدمات النقل الجوي، من خلال ما يتيح و يضمه نظام القرض التجاري من استئجار الطائرات.
- يعمل على ترشيد عملية تخطيط الطاقة التشغيلية لشركات الطيران، و هذا بما يسمح به نظام القرض التجاري من العمل على تجنب الطاقة الفائضة في حالات مختلفة منها تراخي الطلب على خدمات النقل الجوي ، أو انتهاء العقد التشغيلي .
- منح فرص لإجراء تجارب مختلفة لتشغيل خطوط ملاحية جوية جديدة .
- و ما يمكن ذكره أيضا مزاياه الخاصة بتعديل هيكل تمويل ، نشاط النقل الجوي برفع معدلات العائد على الاستثمار، و منه يتم تفضيل الاعتماد التجاري كونه مصدر من مصادر التمويل للاستثمارات الخاصة بالأصول الإنتاجية الجديدة مقارنة مع الاعتماد على القروض الأخرى كالقروض الكلاسيكية و سهولة الإجراءات الخاصة به كإجراء الضمانات الحكومية اللازمة لإتمام عقد القرض .
- مزايا خاصة بتعظيم قدرة شركات الطيران على التكيف مع التعديلات المحتملة للسياسات النقدية و المالية للحكومة ، فهذه السياسات تؤثر بلا شك على نشاط النقل الجوي وعلى معدلاته الاستثمارية أي معدلات عوائده ، حيث تواجه شركات الطيران الزيادة المفاجئة في الطلب على خدماتها الخاصة بالنقل الجوي لمواسم الذروة مثل (عودة العاملين بالخارج، السياحة ، مواسم الحج و العمرة... إلخ) و هنا يظهر دور الاعتماد التجاري التشغيلي لقطاع النقل الجوي في مواجهة هذه الزيادة المفاجئة للطلب.
- ومنه يعمل نظام الاعتماد التجاري لتمويل قطاع النقل الجوي على تعظيم ورفع إمكانيات شركات الطيران في استخدام أصول إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية، من خلال نظام موافق لقدرة و طاقة هذه الشركات في دفع الأقساط التجارية وتحملها.

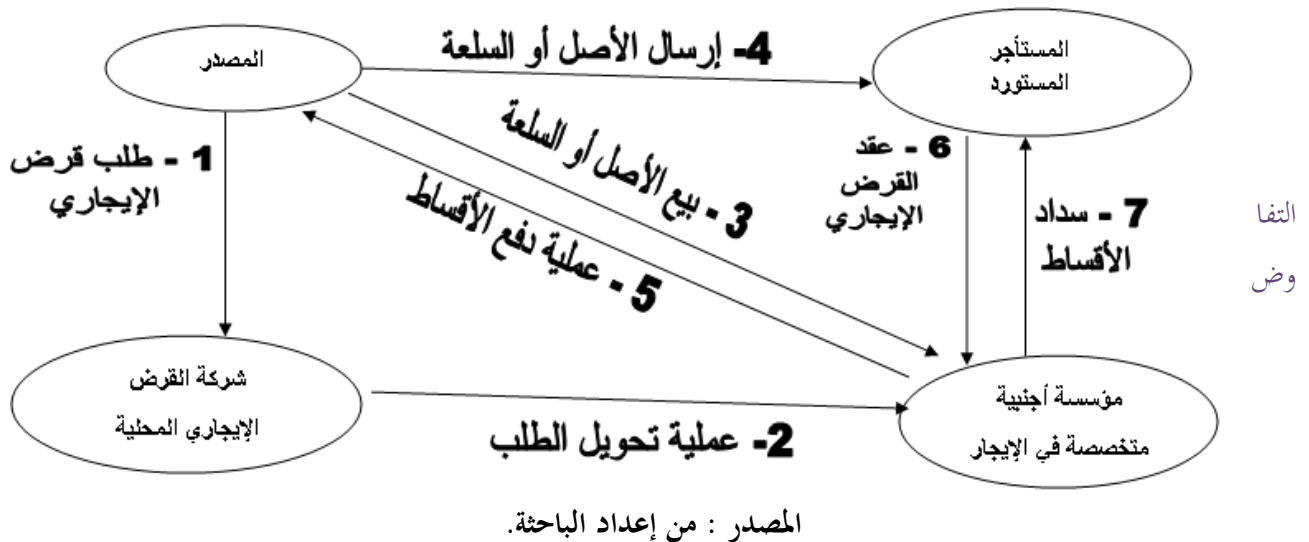
2.3. الاعتماد التجاري ودوره في تمويل التجارة الخارجية :

✓ مفهوم قرض التجار الدولي :

- هو عبارة عن طريقة أو آلية لتمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية، فيتم على قيام المصدر ببيع أصل أو سلعة ما إلى مؤسسة متخصصة أجنبية والتي تعمل على التفاوض مع المستورد حول تنفيذ و إجراء عقد تجاري .
- ويكون مضمونه دفعات يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض التجاري أي قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى هذا يتم فيه تغطية الأخطار المحتملة، و تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تكييفاً مع شروط السوق (الظاهر لطرش، 2007، ص 127)

ومنه فأن عملية الاعتماد التجاري الدولي تعتمد على نفسه فلسفة و الاتفاق المبرم في الاعتماد التجاري المحلي، لكن الفارق يتمثل في أن العملية تتم بين المقيمين المحليين والأجانب أي الغير المقيمين، وهذا ما يجمع وسط رابع في المعاملة و هو المؤسسة الأجنبية المتخصصة، وهنا تكون الاستفادة من الطرفين، فالطرف الأول (أي المصدر) يستفيد من التسوية المالية الفورية بعملته المحلية، في المقابل المستورد يستفيد من مزايا عقد الاعتماد التجاري كعدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون بالعادة ضخماً.

الشكل 2 : ميكانيزم عملية الاعتماد التجاري الدولي



المصدر : من إعداد الباحثة.

3.3. القرض التجاري ودوره في تمويل النشاط الزراعي:

يعتبر النهوض بالقطاع الفلاحي أمر عاجل في الجزائر ، نظرا للموارد الطبيعية الموجودة كالأراضي الشاسعة و الواسعة التي لم تستغل لحد الآن، لذلك وجب استصلاح الأراضي في الهضاب العليا أو المناطق الصحراوية، لكن كل هذه العمليات تتطلب موارد مالية وطرائق عملية تكون حديثة، وهذا ما يجعل القطاع الفلاحي في حاجة إلى مصدر تمويلي ملائم ومساعد لتخطي كل الصعوبات، ومن بين مصادره التمويلية المتاحة يعتبر القرض التجاري أفضل مصدر لتمويل احتياجات النشاط الزراعي.

فهو يتميز بعدة أمور من بينها مزاياه الضريبية للمؤسسات الفلاحية المستأجرة والتي تتمثل في (بيدي مدني، " الاعتماد التجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية"، 2012، ص 168) :

- عدم دفع المستأجر للرسوم على القيمة المضافة إلا على الإيجارات المدفوعة دوريا لكون الرسم يدفع كاملا من قبل المؤجر وقت اقتناء الاستثمار.

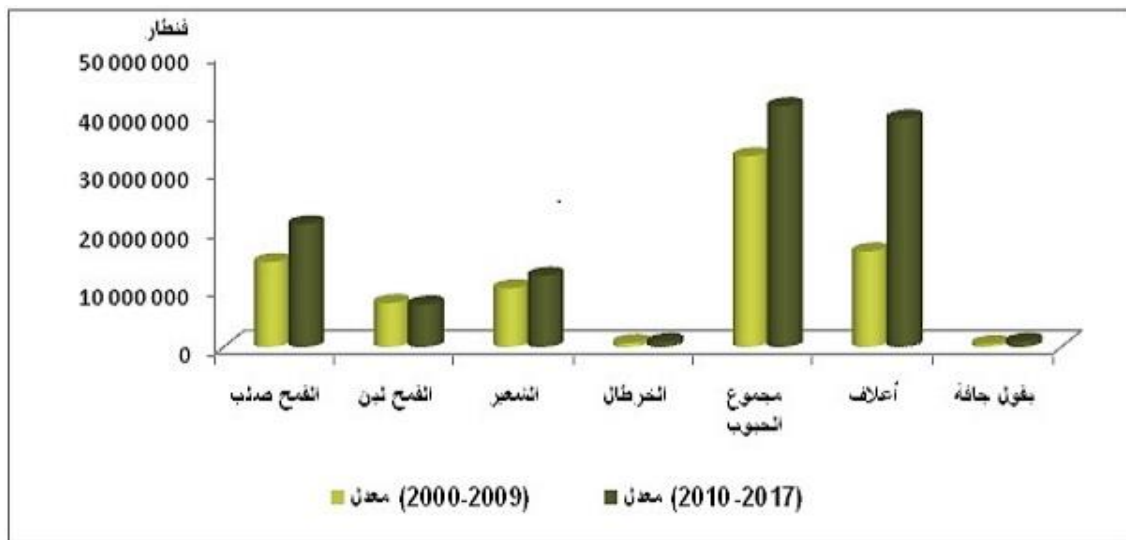
- الاعتماد التجاري لا يثقل خصوم الميزانية، فيقيد محاسبيا في حسابات الاستغلال العام على شكل نفقات الإيجار والتي تعد مخفضة لأرباح الدورة، ومخفضة للضريبة على أرباح الشركات إن وجدت، ما يعرف بالرافعة الجبائية.

فمفهومه يتركز على اتفاق مبرم بين طرفين وهما صاحب الأرض (مالكها الشرعي) والمستأجر (الفلاح)، وفيه يمنح المؤجر صلاحية استغلال الأرض للمستأجر لقاء أجر نقدي متفق عليه، كما وجب فيه إلزامية تطبيق بنود الاتفاق المتفق عليها سابقا، كما أن للاعتماد التجاري عدة مزايا يستفيد منها المستأجر أي الفلاح وهي مزاياه الضريبية.

وبما أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني فهو يعمل على رفع الناتج الداخلي وعلى رفع المكانة الاقتصادية للدولة بغض النظر عن تلبية الاحتياجات الزراعية لمطالب السوق الوطني ، فقد احتل القطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3 ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وهذا بزيادة بنسبة 1.2 ٪ عن عام 1999 (الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري).

ومنه فإن كل هذه الأمور تدعو إلى تسليط الضوء على الإحصائيات الجزئية للزراعة ومحاولة رفع الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إلى دعمها ورفع قيمتها، فنذكر البعض منها بتوضيحه في الشكل التالي:

الشكل 3: الإحصائيات الفلاحية للحبوب.



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إحصائيات الفلاحة، على الموقع الإلكتروني التالي : www.madrp.gov.dz.

وما يمكن ملاحظته من هذه الإحصائيات أن المعدلات الزراعية في تزايد ابتداء من فترة (2000 - 2009) إلى فترة (2010 و 2017)، لكنها تبقى جد ضعيفة وهذا بالأخص للبقول الجافة والخرطال. ومنه يجب الاعتماد على هذه التقنية أي تقنية الاعتماد التجاري لتفادي هذه النقائص وتغطية كل الاحتياجات الزراعية.

ومنه يعود هذا الارتفاع في مستويات المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع في نسبة تمويل القطاع الفلاحي والدعم المقدم من الدولة عن طريق الاعتماد التجاري، وهذا ما سنعمل على توضيحه في المحور التالي للإحصائيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة.

4. إحصائيات بنك الفلاحة و التنمية الريفية للاعتماد الإيجاري:

بما أن للاعتماد الإيجاري دور كبير في " دعم القطاع الفلاحي " فأن هذا الأمر يستوجب دراسة التطورات الناتجة عن استغلاله في القطاع الفلاحي ،والتي تظهر لنا بدراسة تطور مطالب المستثمرين ونسبة قبول هذه المطالب بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة، و هذا لسنة 2018 و سنة 2020 ،وبدراسة حجم مشاريع الاعتماد الإيجاري (أي المبالغ المستثمرة) لإستجابة مطالب المستثمرين (الفلاحين)لسنة 2018 و سنة 2020 و هي موضحة في الجدول التالي:

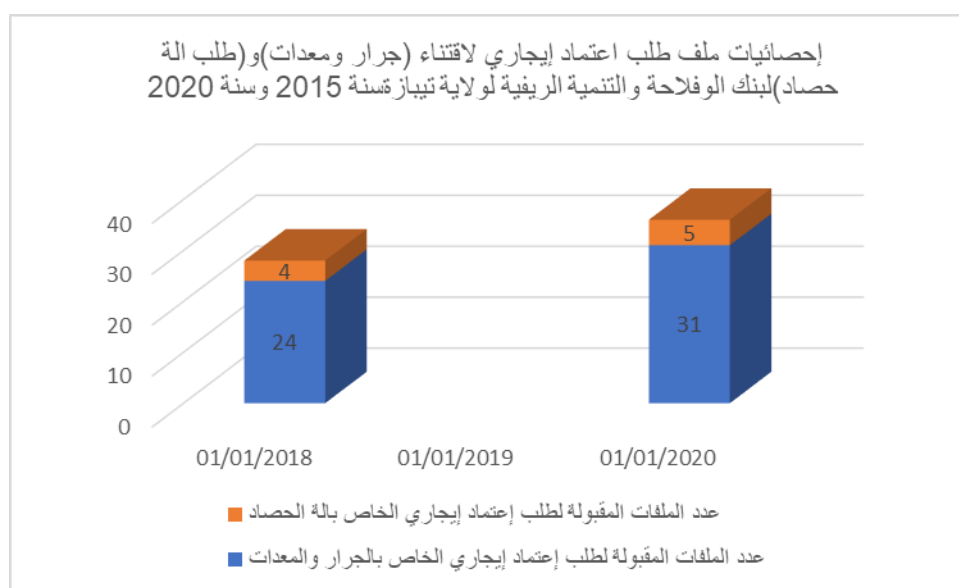
1.4. دراسة تطور مطالب المستثمرين ونسب قبول هذه المطالب بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة، و هذا لسنة 2018 و سنة 2020:

الجدول رقم(2): إحصائيات ملفات طلب اعتماد إيجاري لاقتناء (جرار ومعدات) و(طلب آلة حصاد) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تيبازة سنة 2018 وسنة 2020.

عدد الملفات المقبولة لطلب قرض أيجاري الخاص بالآلة الحصاد	عدد الملفات المقبولة لطلب قرض أيجاري الخاص بالجرار والمعدات	عدد الملفات المدفوعة لطلب قرض أيجاري	عدد الملفات السنوات
4	24	32	31/12/2018
5	31	39	31/12/2020

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم4: إحصائيات ملف طلب اعتماد إيجاري لاقتناء (جرار و معدات) و(طلب آلة حصاد) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة سنة 2018 وسنة 2020.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ ارتفاع عدد الملفات الخاصة بطلب الاعتماد الإيجاري لبنك الفلاحة و التنمية الريفية فقد كان سنة 2018، يتمثل في 32 طلب و أصبح سنة 2016 ب 39 طلب، أما بالنسبة للملفات المقبولة فهي الأخرى في ارتفاع، وهذا بالأخص لعدد طلبات القرض الإيجاري الخاص بالجرارات و المعدات فهو في ارتفاع ملحوظ ، أما بالنسبة لنسبة الملفات المقبولة فقد انخفضت في تلك الفترة لكن بقيم ضعيفة فقد كانت نسبتها سنة 2018 تقدر ب 12,5 % مقارنة مع سنة 2018 التي انخفضت إلى نسبة 7,69 %

فتفسير ارتفاع عدد طلبات المستأجرين هو ما خلفه الاعتماد الإيجاري من إيجابيات والتي من بينها الدعم المقدم من قبل الدولة و الذي سنعرض قيمه المحققة في الجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

أما تفسير انخفاض نسبة قبول الملفات لمطالب المستثمرين في الاعتماد الإيجاري الفلاحي يعود لتخوفات من مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك و هذا لا يعني أن سبب التخوفات هو عدم دفع المستثمرين إلى الأقساط الواجبة الدفع لأن البنك رغم كل هذا عمل على قبول 36 مجال سنة 2020 عوضا عن 28 حالة سنة 2018.

2.4. دراسة حجم مشاريع الاعتماد الإيجاري (أي المبالغ المستثمرة) لإستجابة مطالب المستثمرين (الفلاحين) لسنة 2018 و سنة 2020:

لإثبات أن دعم الدولة له حصة كبيرة في خفض التكاليف سنحاول إظهار هذه النقطة بتسليط الضوء على التطورات الحاصلة لحجم مشاريع الاعتماد الإيجاري الخاصة بمطالب المستثمرين (الفلاحين) وهذا لسنة 2018 و سنة 2020 بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة

شهد الاعتماد الإيجاري في الجزائر تطورات ملحوظة وهذا بالأخص في الآونة الأخيرة بعدما كأن نوعا من أنواع التمويل المتخوف منها كونه صيغة تمويلية جديدة بالنسبة للعديد من المستثمرين، ولإبراز التطورات الحالية سنعرض بعض الإحصائيات المتعلقة باقتناء (جرار ومعدات) واقتناء (آلة حصاد) وهذا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة لسنة 2018 و لسنة 2020 ، من خلال هذه الإحصائيات نحاول إظهار الوضع الحالي للتطورات الحاصلة في الاعتماد الإيجاري مع توضيح نسبة كل من الدعم الدولي والمشاركة الشخصية و نسبة تمويل البنك كالتالي:

الجدول رقم (3): تطور حجم مشاريع الاعتماد الإيجاري لاقتناء (جرار ومعدات) وهذا سنة 2018 و سنة 2020 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة .

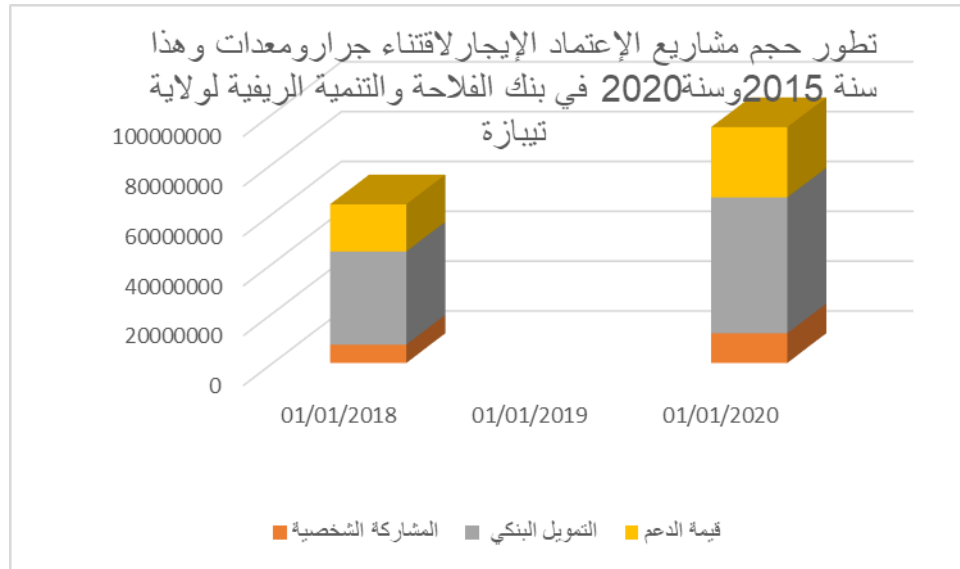
الوحدة :دج

السنة	31/12/2018	31/12/2020
حصة المشاركة		
المشاركة الشخصية	7344000,00	11890000,00
التمويل البنكي	37370000,00	54513000,00

28198000,00	18952000,00	قيمة الدعم
94601000,00	63666000,00	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم 5: تطور حجم مشاريع الاعتماد التجاري لاقتناء جرار ومعدات وهذا سنة 2018 وسنة 2020 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ أن المبلغ المجموع لاقتناء (جرار و معدات) لسنة 2018 ارتفع بمبلغ 30935000,00 دج مقارنة مع سنة 2020، وهذا ما يدل على الاقتناء المتزايد والطلبات الكثيرة لهذا النوع من التمويل، وهذا بغض النظر عن تغير القيمة السوقية لسعر السلع، ونظرا لنسبة الدم المرتفعة بما يقارب 30 % لكل من سنة 2018 و سنة 2020 أي أن هذه النسبة عالية ومحفزة للمستثمرين في استغلال هذا النوع من الاستثمارات الفلاحية.

أما فيما يخص نسبة المشاركة الشخصية فهي بقيم ضعيفة حيث أن قيمتها سنة 2018 بنسبة 11,53%، أما سنة 2020 فهي بنسبة 12,56%، ورغم انخفاض هذه القيم إلا أنها إرتفعت بشكل خفيف سنة 2020، أما قيمة التمويل البنكي لسنة 2018، فتمثل بنسبة 58,69%، أما سنة 2020 فهي بنسبة 57,62%، وهنا ما يمكن ملاحظته أن هذه النسبة إنخفضت ما بين سنة 2018 و سنة 2020 لكن بنسبة 1%، أي أن هذه النسبة ضعيفة لكنها في نفس الوقت تفسر انقلاب هذه القيمة على تكلفة المستثمر وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المشاركة الشخصية بنسبة 1 % سنة 2020، لكن رغم هذا الاختلاف البسيط إلا أن هذه القيم مباشرة ومحفزة للمستثمر لهذا النوع من التمويل نظرا للدعم الكبير الذي قدمته الدولة.

بعد ما تطرقنا الى تطور حجم المشاريع الخاصة باقتناء (جرار ومعدات) سنحاول التطرق الى تطور حجم المشاريع الخاصة ب(ال حصاد) بعرض الجدول التالي:

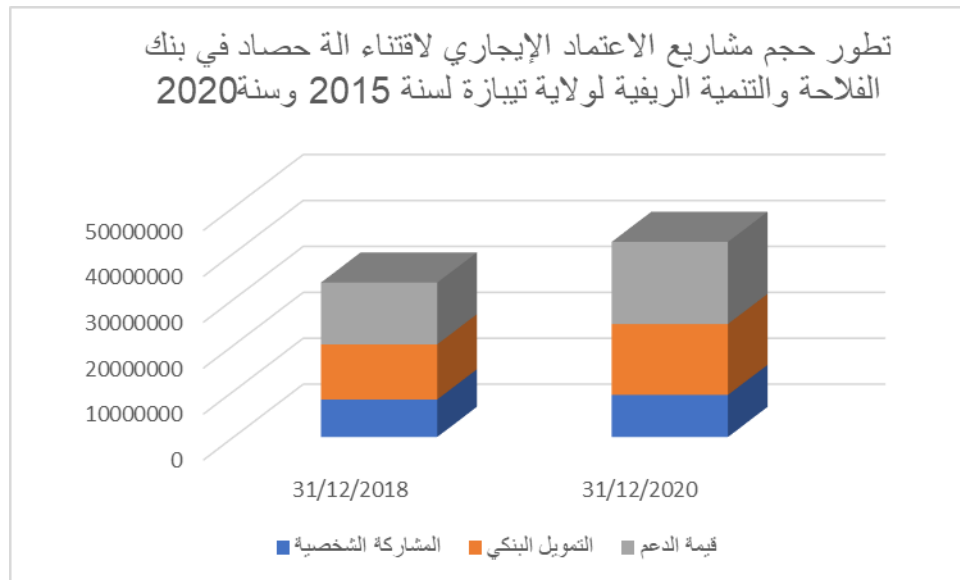
الجدول رقم (4): تطور حجم مشاريع الاعتماد التجاري لاقتناء (اله حصاد) لسنة 2018 وسنة 2020 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة

الوحدة : دج

السنة	31/12/2018	31/12/2020
حصص المشاركة		
المشاركة الشخصية	8173000,00	9162000,00
التمويل البنكي	12000000,00	15443000,00
قيمة الدعم	13449000,00	17876000,00
المجموع	33622000,00	42481000,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم 6: تطور حجم مشاريع الاعتماد التجاري لاقتناء اله حصاد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة لسنة 2018 وسنة 2020.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ أن المبلغ الإجمالي المخصص لهذا النوع من الاستثمارات الخاصة باقتناء (اله حصاد) سنة 2018 هو في ارتفاع بمبلغ 8859000,00 دج مقارنة مع سنة 2018، وهذا ما يفسر الاتجاه الذي سلكه هذا النوع من الاستثمارات، أي أن عدد اقتناءها يتزايد بسبب نسب الدعم المرتفعة والتي كانت سنة 2018 بنسبة 40 %، وارتفعت إلى نسبة 42,07% سنة 2020، هذه النسب جد مرتفعة وتدل على التحفيز المستمر من قبل الدولة لهذا النوع من الاستثمارات والدليل على ذلك نسبة

2,07% ، التي أضافتها الدولة كدعم مقدم لسنة 2020، أما نسبة المساهمة الشخصية فهي سنة 2018 بنسبة 24,30%، أما سنة 2020 بنسبة 21,56% ، وتبقى هذه النسبة ضعيفة رغم أنها نسب مضاعفة للنسب السابقة لاقتناء (جرار ومعدات) .

أما فيما يخص نسبة التمويل البنكي فهي سنة 2018 بنسبة 35,69% ، أما سنة 2020 فهي 36,35% ، هذا ما يدل على أن البنك يعمل على تحفيز هذا النوع من الاستثمارات، خاصة أنه عمل على تخفيض نسبه 2,74% من المساهمة الشخصية.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدولين السابقين أن الاستثمارات الخاصة باقتناء (جرار في معدات) قيمها مرتفعة مقارنة مع المبالغ المستثمر لاقتناء (آلة حصاد)، وهذا ما يدل على أن رغبات المستثمرين تميل إلى هذا النوع من الاستثمارات، فرغم النسب الكبيرة من الدعم والتمويل البنكي المقدم لتنمية الاستثمارات الخاصة بالآلة حصاد، إلا أنهم يفضلون التعامل في الاستثمار باقتناء (جرار ومعدات) وهذا نظرا لمطالب سوق المجال الخدماتي.

إذا رغم أن هذه الإحصائيات هي ولائية، لكنها في نفس الوقت تعتبر مرآة تظهر التطورات الحاصلة لمثل هذا النوع من التمويل، حيث عامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة على وضع تسهيلات وتحفيزات للمستثمرين بإظهار وتطبيق العروض الممنوحة من قبل الدولة من دعائم ومزايا ضريبية مقدمة إلى صيغة الاعتماد الإيجاري للقطاع الفلاحي والتي شهدت معدلات ونسب متفاوتة تدل على نجاح هذا النوع من الاستثمارات.

5. الخلاصة:

يمكن القول أن الاعتماد الإيجاري لعب دورا بارزا في تنمية وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما توصلنا إليه بعد التطرق إلى الأنشطة المستفيدة من هذه الصيغة التمويلية، وإلى الإحصائيات الناتجة عن المطالب المتزايدة لهذا النوع من التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيبازة، فنظرا للمكان المهمة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، فإن الدولة الجزائرية عملت على منح دعم وتحفيزات ضريبية خاصة بالاعتماد الإيجاري لصالح المستثمرين في سبيل تنمية هذا القطاع ، كونه عسبا حساسا في اقتصاديات بلدان العالم لما يحققه من مزايا اقتصادية (كالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي خفض مستويات البطالة.... إلخ).

6. النتائج:

توصلنا من هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- ❖ تنوع الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من الاعتماد الإيجاري.
- ❖ يعد الاعتماد الإيجاري أحد أهم المصادر التمويلية لبعض الأنشطة الاقتصادية لما له من مزايا تعود على المؤجر والمستأجر.
- ❖ تزايد الاهتمام بتمويل القطاع الفلاحي باعتبار أن مشكل التمويل هو أحد أكبر العوائق المواجهة لتطوير هذا القطاع.

- ❖ إمكانية الاستفادة من الامتيازات المقدمة من قبل الدولة في إطار الاعتماد التجاري لاقتناء وتحديث أصول الأنشطة الاقتصادية.
- ❖ من خلال الدراسة الإحصائية تبين لنا أن دعم الدولة للقطاع الفلاحي يحتل نسبة عالية تساعد المستثمرين في اقتناء معدات متنوعة ومتطورة
- ❖ يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 12.3٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، أي بزيادة قدرها 1.2٪ عن عام 1999، وهذا ما يعني تطور نشاط القطاع الزراعي في الآونة الأخيرة.
- ❖ يبقى الاعتماد التجاري تقنية محدودة الاستعمال في الجزائر رغم التطورات الحاصلة للمبالغ المخصصة في استثمارات الاعتماد التجاري.

7. المراجع:

- إسلام عبد القادر عثمان، 2017، القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارية، الطبعة الأولى، مكتب الوفاء القانونية، الإسكندرية.
- الطاهر لطرش، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر.
- بيدي مدني، 2012، الاعتماد التجاري وتمويل الفلاحة الجزائرية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، جامعة الجزائر 03، المجلد 01، العدد.
- سوسن زيرق، 2016، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير.
- حميدي أحمد، 2009، بحث الاعتماد التجاري في البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إحصائيات الفلاحة، على الموقع الإلكتروني التالي: www.madrp.gov.dz
- UNIDROIT CONVENTION ON INTERNATIONAL FINANCIAL LEASING (OTTAWA, 1988) – OVERVIEW, 28/05/1988, disponible le 20/05/2019, sur le site électronique : <https://www.unidroit.org/leasing-conv-overview-e.pdf>.
- Uniform Commercial code, Article 2A-103, disponible le 20/05/2019 sur le site électronique : <http://www.mainelegislature.org/legis/statutes/11/title11.pdf>.